ميزانية 2018
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

وزارة المالية
Ministry of Finance

النسخة المختصرة

ميزانية السنة المالية 1440/1439هـ 2018م

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

قائمة المحتويات

01	مقدمة
02	كلمة وزير المالية
03	أهم مؤشرات الأداء المالي لعام 2017م
04	الأهداف الاقتصادية في ميزانية العام 2018م
05	إيرادات 2018م
06	نفقات 2018م
07	ميزانية 2018م إنفاق تنموي
08	أهم الإصلاحات التي سيتم تنفيذها خلال العام 2018م
09	برامج رؤية المملكة 2030

01
مقدمة

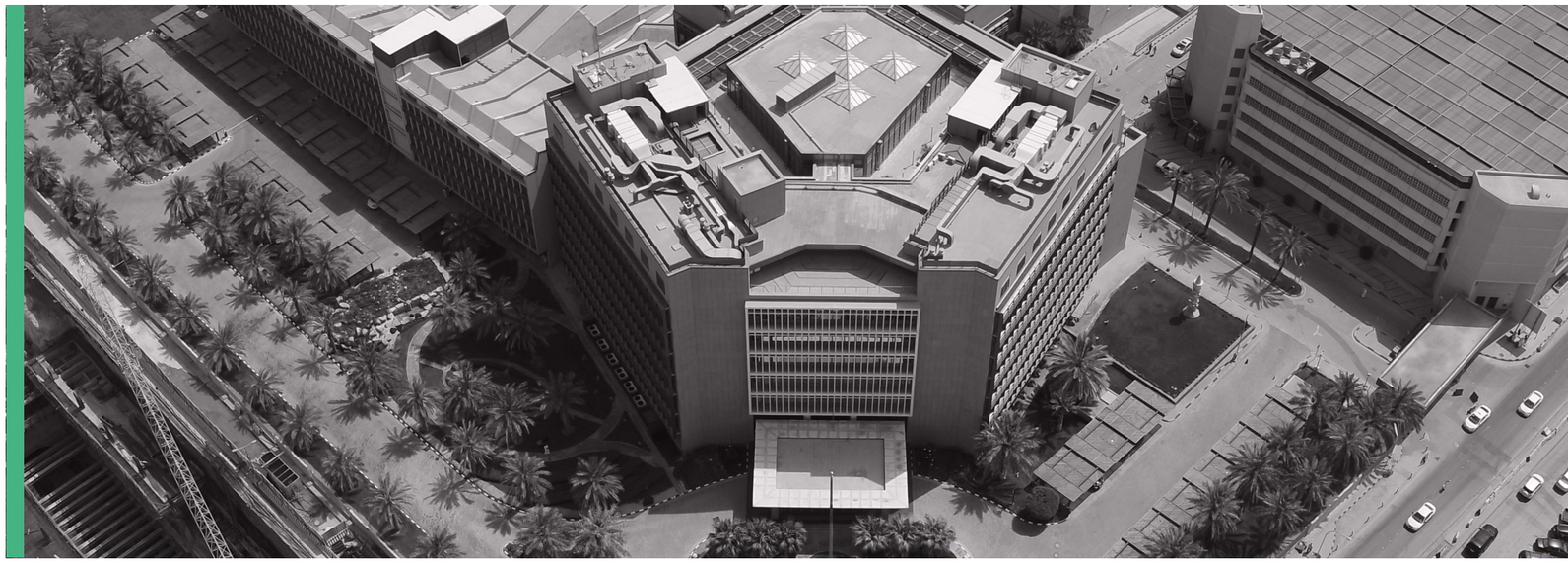

تصدر وزارة المالية هذه الوثيقة ليطلع المواطن على أبرز معالم ميزانية المملكة للسنة المالية 1440/1439هـ (2018م).

تتضمن الوثيقة المنبثقة من بيان الميزانية ملخص لمصادر الإيرادات ومجالات الإنفاق الحكومي، إضافة إلى البرامج والإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تسعى الحكومة إلى تطبيقها خلال السنة المالية القادمة تحت رؤية المملكة 2030. وتعد هذه الوثيقة مكملة لغيرها من الوثائق والتقارير التي تنشرها الوزارة بشكل دوري ضمن المساعي إلى رفع مستوى الشفافية والإفصاح المالي والمشاركة المجتمعية.

02
كلمة وزير المالية

السياسة المالية داعمة لتنفيذ رؤية المملكة 2030 التي ستحقق نقلة في مستوى معيشة المواطن

رسالة وزير المالية:

شهدت السنة المالية 2017م إنفاقاً حكومياً يفوق الميزانية المعتمدة؛ واستخدم هذا الإنفاق في الصرف على مشاريع البنية التحتية وعلى تطوير أهم القطاعات التي تخدم المواطنين ومن أهمها: الصحة والتنمية الإجتماعية، والتعليم التي ارتفع الإنفاق عليهما بنسبة 11 % و 14 % على التوالي.

وانطلاقاً من رؤية 2030 وبرامجها المختلفة التي تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والارتقاء بمستوى المعيشة للمواطنين، وغيرها من الأهداف الاقتصادية والتنموية المهمة، جاءت ميزانية 2018م لتكون داعماً رئيساً لتحقيق هذه الرؤية وأهدافها الاستراتيجية.

أخوكم محمد بن عبدالله الجدعان

03

أهم مؤشرات الأداء المالي لعام 2017م

انخفاض كبير في عجز الميزانية إلى 8.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017م مقارنة بـ 12.8% من الناتج في 2016م.

زيادة الإيرادات بنسبة 34 % عن العام 2016م نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية، مع تطبيق إجراءات تنمية الإيرادات غير النفطية.

شهدت نفقات السنة المالية 2017م **زيادة بنسبة 11.6 % مقارنةً بالعام الماضي،** نتيجة ارتفاع الإنفاق على باب تعويضات العاملين نتيجة إعادة البدلات، بالإضافة إلى زيادة النفقات على قطاعي الصحة والتنمية الاجتماعية، وقطاع التعليم وغيرها.

بلغ إجمالي الدين العام بنهاية السنة المالية 438 مليار ريال، **(17 % من إجمالي الناتج المحلي)**

أداء الميزانية العامة للسنة المالية 2017م

	ميزانية 2017	توقعات 2017	التغير ٪
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	692	696	0.6
الإيرادات النفطية	480	440	(8.3)
الإيرادات غير النفطية	212	256	20.8
النفقات			
إجمالي النفقات	890	926	4.0
النفقات التشغيلية	716	746	4.2
النفقات الرأسمالية	174	180	3.4
عجز / فائض الميزانية			
عجز الميزانية	-198	-230	-16.2

من إنجازات 2017م

- إنشاء طريق المشاه الأطول في العالم بطول 25 كيلو متر وعرض مائة متر شامل المرافق الحيوية على جنباته
- انشاء 3 واجهات بحرية (جدّة، الخُبر، عسير).
- تم إنجاز 419 مشروع بقيمة 4 مليار ريال لمشاريع السيول.
- إطلاق تطبيق الطب الاتصالي حيث يتيح للمواطن التواصل وجها لوجه من الطبيب من منزله.
- افتتاح سبعة مراكز لقسطرة القلب (تبوك، الجوف، الباحة، عنيزة، مجمع الملك عبدالله بجدة، الملك سعود بالرياض، الأمير محمد بن عبدالعزيز بالرياض).
- افتتاح أربعة مراكز جراحة القلب (حائل، تبوك، الجوف، مجمع الملك عبدالله بجدة).
- إضافة 1800 سرير سواء مستشفيات جديدة أو توسعة لمستشفيات قائمة.
- إطلاق برنامج (بوابة المستقبل) الذي يهدف إلى التحول نحو التعليم الرقمي بحلول 2020 حيث بدأ تطبيق البرنامج في 150 مدرسة.

04
الأهداف الاقتصادية في ميزانية العام 2018م

تطبيق مشاريع تنموية وإصلاحات هيكلية **لزيادة معدلات النمو الاقتصادي** وتنويع مصادر الدخل وزيادة فرص العمل فى إطار رؤية المملكة 2030.

ترشيد الإنفاق ورفع كفاءته؛ بدأت الحكومة العمل على رفع كفاءة الإنفاق وترشيده بما يوفر المزيد من الخدمات بتكلفة أقل، حيث استطاعت سياسة رفع الكفاءة تحقيق وفراً بقيمة 56 مليار ريال وتسعى لتحقيق المزيد خلال الأعوام القادمة، وسيستخدم هذا الوفر في المشاريع والبرامج ومبادرات جديدة تدعم الاقتصاد بما يسهم في تحسين مستوى الخدمات، وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين.

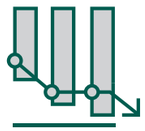

العمل على **تخفيض عجز الميزانية** والحفاظ على معدلات دين منخفضة لتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي عن طريق زيادة الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي.

ميزانية السنة المالية
1440/1439هـ (2018م)

مليار ريال

	توقعات	ميزانية	التغير
	2017	2018	٪
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	696	783	12.6
الإيرادات النفطية	440	492	11.8
الإيرادات غير النفطية	256	291	13.7
النفقات			
إجمالي النفقات	926	978	5.6
النفقات التشغيلية	746	773	3.6
النفقات الرأسمالية	180	205	13.6
عجز / فائض الميزانية			
عجز الميزانية	-230	-195	15.2

05
الإيرادات 2018م

زيادة **12.6 % في إجمالي الإيرادات مقارنة بالعام 2017م** نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية.

زيادة **13.7 % في الإيرادات غير النفطية مقارنة بالعام 2017م** نتيجة توقع تحسن النمو الاقتصادي وتنفيذ عدة إجراءات لتنويع مصادر الإيرادات منها فرض ضريبة القيمة المضافة وتطبيق المرحلة الثانية من المقابل المالي على الوافدين.

تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج **تصحيح أسعار الطاقة.**

تستهدف الحكومة تنمية الإيرادات بشكل هيكلي ومستمر كمصدر رئيس لتمويل نفقات الميزانية **وخفض العجز .**

إجمالي الإيرادات

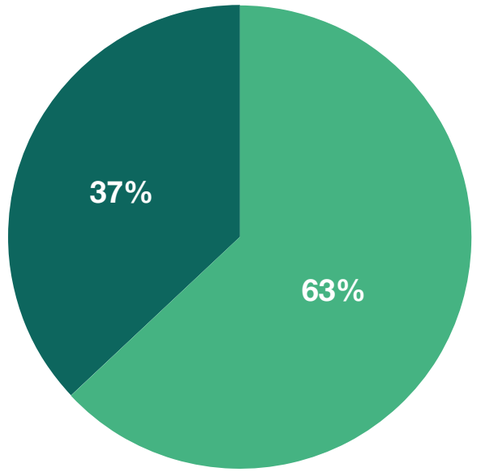

الإيرادات النفطية 63 %

الإيرادات غير النفطية 37 %

الإيرادات غير النفطية

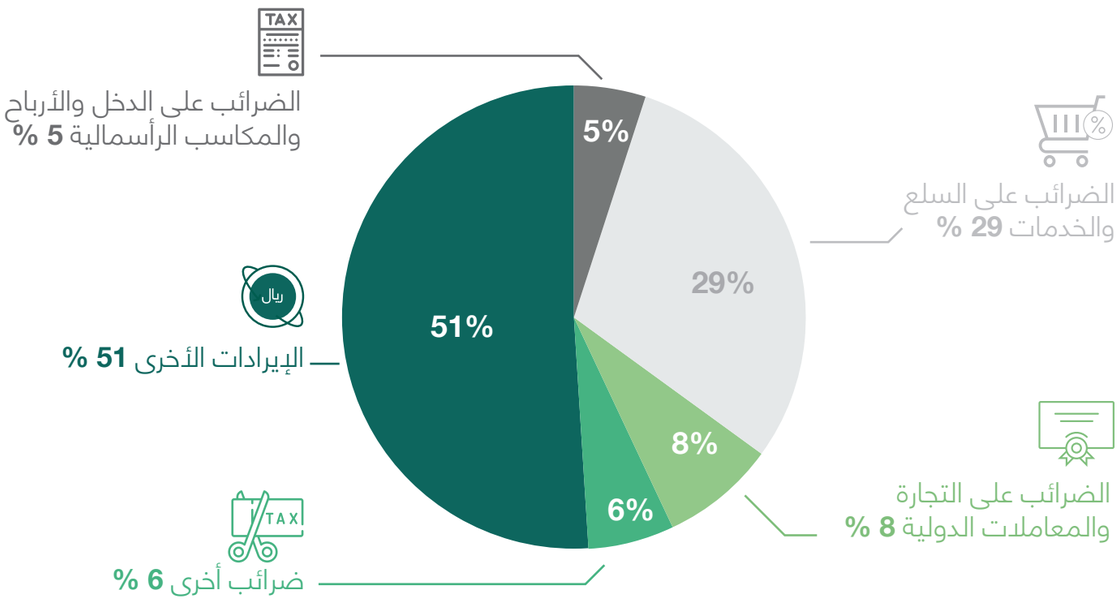

الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية **5 %**

الضرائب على السلع والخدمات **29 %**

الإيرادات الأخرى **51 %**

الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية **8 %**

ضرائب أخرى **6 %**

06
النفقات 2018م

ارتفاع **اجمالي النفقات بنسبة 5.6 %** عن العام السابق.

ارتفاع النفقات التشغيلية بنسبة 3.6 % نتيجة توسع الإنفاق على مخصصات مبادرات برامج رؤية المملكة 2030.

ارتفاع نفقات باب المنافع الاجتماعية بنسبة 48 % نتيجة ارتفاع مخصصات برنامج حساب المواطن.

ارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 13.6 % بهدف دعم البنية التحتية والنمو الاقتصادي.

التصنيف الاقتصادي

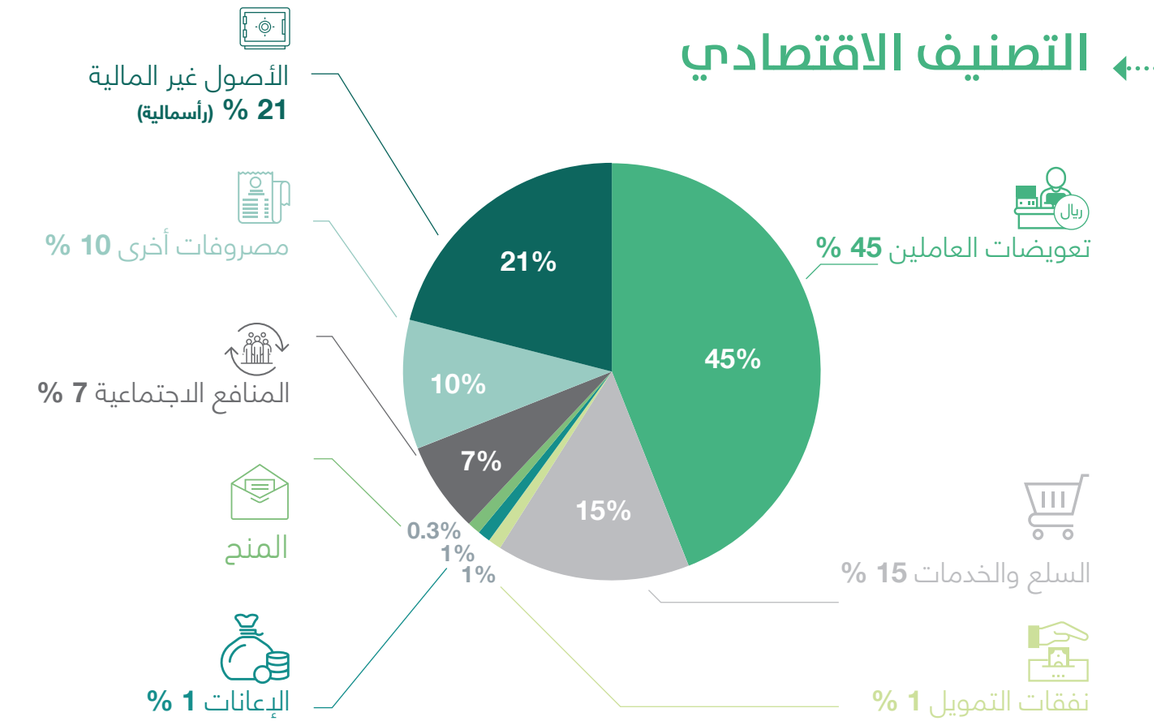

على مستوى القطاعات

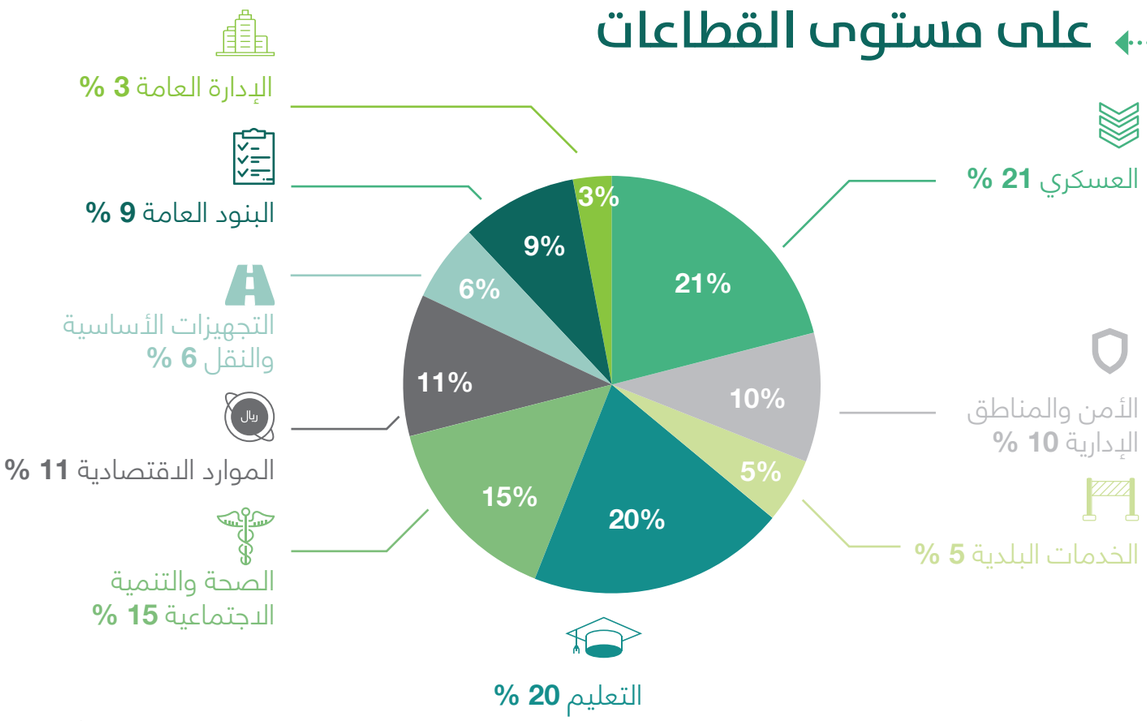

07

ميزانية 2018 إنفاق تنموي

"إنفاق تكاملي"

ميزانيـة 2018م توسـعية تنمويـة تشـكل مرحلـة مهمـة نحـو رؤيـة المملكـة 2030.

الحكومـة تضـع المواطـن السـعودي والقطـاع الخـاص علـى رأس اولوياتهـا فـي ميزانيـة 2018م.

الإنفـاق الرأسـمالي مـن الميزانيـة وضـخ مبالـغ مـن الصناديـق التنمويـة و صنـدوق الاسـتثمارات العامـة للمسـاهمة فـي تعزيـز النمـو الاقتصـادي وتوليـد فـرص عمـل للمواطنيـن.

لماذا؟

الإنفاق الحكومي التوسعي يهدف إلى:

- دعم النمو الاقتصادي.
- تنويع مصادر الدخل.
- تحفيز القطاع الخاص.
- توليد الوظائف.
- الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية بما يحقق رؤية المملكة 2030.

كيف؟

الميزانية

- اكبر ميزانية بتاريخ المملكة من حيث الإنفاق الحكومي.
- ميزانية تتبنى الشفافية والإفصاح المالي.
- رفع سقف الإنفاق على القطاعات الخدمية (صحة، تعليم، تنمية اجتماعية، بنية تحتية، نقل عام، إسكان، وخدمات بلدية).

التمويل من خلال الصناديق التنموية و صندوق الاستثمارات العامة

- رفع رأسمال صندوق التنمية العقارية وصندوق التنمية الصناعية بمبلغ 50 مليار ريال:
  - 18 مليار ريال لحزم التحفيز
  - 32 مليار صندوق التنمية الصناعي + صندوق التنمية العقاري.
- مشاريع ضخمة من خلال صندوق الاستثمارات العامة بمبلغ 83 مليار ريال.

الإستدامة والإستقرار المالي

- رفع كفاءة الإنفاق وإعادة توجيه الدعم وتنويع مصادر الدخل.
- مسار واضح بشفافية لتحقيق الإستدامة والإستقرار المالي 2023.
- مواصلة الجهود لتحقيق الكفاءة الشاملة في استخدام الموارد المالية والحد من الهدر.
- استمرار الإيرادات غير النفطية في النمو تماشياً مع جهود الحكومة في تنويع الاقتصاد وتوليد فرص عمل للمواطنين.

08
أهم الإصلاحات التي سيتم تنفيذها خلال العام 2018م

مبادرات لتحسين مستوى المعيشة

- تطبق عدة برامج للتوطين ومبادرات لتشغيل السعوديين وزيادة فرصهم في الحصول على العمل.
- حساب المواطن يدعم المستحقين لمواجهة آثار الإجراءات التصحيحية فى الاقتصاد.
- الإنفاق على تطوير وتحديث البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية وأبرزها الصحة والتعليم والاسكان والاتصالات.
- تنفذ مبادرات لتحسين نمط الحياة وتشمل تنمية قطاعات جديدة مثل الترفيه والسياحة والثقافة.
- دعم مشاركة المرأة في سوق العمل.

مبادرات لتعزيز النمو الاقتصادي

- حزم تحفيزية لتنمية القطاع الخاص.
- زيادة الإنفاق الحكومى الاستثمارى لتعزيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مشروعات الصناديق الحكومية.
- بدء تنفيذ خطة طموحة لبناء الوحدات السكنية وهو قطاع تنمو معه قطاعات صناعية وخدمية أخرى.
- البدء فى مشروعات تنموية كبرى فى عدة قطاعات وفقاً لرؤية 2030 من شأنها تنويع الاقتصاد ومعدلات النمو.
- تعزيز بيئة الاستثمار العادلة.
- تشجيع وتسهيل إجراءات الاستثمار لزيادة الجاذبية الإستثمارية في المملكة وخلق مزيد من فرص العمل ورفع مستوى الخدمات المقدمة.

مبادرات لضبط المالية العامة

- تنمية الايرادات غير النفطية من خلال مبادرات تشمل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، زيادة المقابل المالى على الوافدين.
- تنفيذ المرحلة الثانية من تصحيح أسعار الطاقة بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، وإعادة توزيع الموارد وتوجيهها لدعم المستحقين.
- رفع مستوى الشفافية والافصاح والمساءلة المالية.
- قرارات اللجنة العليا لمكافحة الفساد تطبيقاً لمبداء العدالة الاجتماعية.

09
برامج
رؤية المملكة 2030

رؤيـــة VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برامج الرؤية

البرامـج التـي تـم إطلاقهـا حتـى الآن وتمثـل منظومـة مترابطة لتحقيـق الرؤيـة، حيـث سيعمل مجلس الشـؤون الاقتصاديـة والتنميـة علـى مراقبـة تنفيذهـا، بإتبـاع الحوكمـة المقـرة التـي تضمـن المسـاءلة والشـفافية والرقابـة المسـتمرة، وتفعيـل أساليب متابعـة المبـادرات وتنفيذهـا، وهـي:

- برنامج التحول الوطنـــــي
- برنامج ريـــــادة الشركات الوطنية
- برنامج تحقيــق التوازن المالي
- برنامج صنـــــدوق الإستثمارات العامة
- برنامج الإسكان
- برنامج الشراكات الإستراتيجيـــة
- برنامج خدمــة ضيوف الرحمن
- برنامج تطويــر القطاع المالي
- برنامج تحسين نمط الحيـــاة
- برنامج التخصيص
- برنامج تعزيـــــز الشخصية الوطنية
- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمـــات اللوجيستيـــــــة

برنامج خدمة ضيوف الرحمن

برنامج خدمة ضيوف الرحمن:

إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المسلمين لزيارة وأداء فريضة الحج والعمرة على أكمل وجه والعمل على إثراء وتعميق تجربتهم من خلال تهيئة الحرمين الشريفين، وتحقيق رسالة الإسلام العالمية، وتهيئة المواقع السياحية والثقافية، وإتاحة أفضل الخدمات قبل وأثناء وبعد زيارتهم مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة، وعكس الصورة المشرقة والحضارية للمملكة في خدمة الحرمين الشريفين.

برنامج تحسين نمط الحياة

برنامج تحسين نمط الحياة:

تحسين نمط حياة الفرد من خلال تهيئة البيئة االلازمة لدعم واستحداث خيارات جديدة تعزز مشاركة المواطن والمقيم في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية والأنماط الأخرى الملاءمة التي تساهم في تعزيز جودة حياة الفرد والأسرة، وتوليد الوظائف، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتعزيز مكانة المدن السعودية في ترتيب أفضل المدن العالمية.

برنامج تعزيز الشخصية الوطنية

برنامج تعزيز الشخصية الوطنية:

تنمية وتعزيز الهوية الوطنية للأفراد وإرسائها على القيم الإسلامية والوطنية وتعزيز الخصائص الشخصية والنفسية التي من شأنها قيادة وتحفيز الأفراد نحو النجاح والتفاؤل، وتكوين جيل متسق وفاعل مع توجه المملكة سياسياً واقتصادياً وقيمياً ووقايته من المهددات الدينية والأمنية والاجتماعية والثقافية والإعلامية.

برنامج ريادة الشركات الوطنية

برنامج ريادة الشركات الوطنية:

تحفيز أكثر من 100 شركة وطنية لديها فرص واعدة في الريادة الاقليمية والعالمية والعمل على تعزيز وترسيخ مكانتها ما ينعكس إيجاباً على صورة المملكة ومتانتها الاقتصادية، كذلك سيسهم هذا البرنامج في رفع المحتوى المحلي، وتنويع الاقتصاد، وإنماء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخلق المزيد من فرص العمل.

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجيستية

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجيستية:

تنمية الصناعة والمحتوى المحلي (مثل الطاقة المتجددة، والصناعات العسكرية) والصادرات والتعدين والطاقة وميزان المدفوعات والتقنية والقوى العاملة الروبوتية، و يتضمن ذلك تحسين البنية التحتية ودعم الصادرات وتطوير الخدمات اللوجستية اللازمة لتصبح المملكة منصة صناعية ولوجستية مميزة بين القارات الثلاثة.

برنامج الإسكان

برنامج الإسكان:

توفير حياة كريمة للأسر السعودية من خلال تمكينهم من تملك منازل تتماشى مع احتياجاتهم وقدراتهم المالية، ويتضمن كذلك تطوير القطاع السكني والإنشائي بأحدث تقنيات البناء (مثال: تقنيات البناء ثلاثية الأبعاد)، وتعظيم الأثر الاقتصادي منه، وتعزيز جاذبيته للقطاع الخاص، ما يؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل، وتمكين القاعدة الاقتصادية للمملكة.

برنامج صنـــــدوق الإستثمارات العامة

برنامج صندوق الاستثمارات العامة:

تعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة في كونه المحرك الفاعل خلف تنوع الاقتصاد في المملكة وتطوير قطاعات استراتيجية محددة من خلال تنمية وتعظيم أثر استثمارات الصندوق وجعله أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم، وتأسيس شراكات اقتصادية وطيدة تسهم في تعميق أثر ودور المملكة في المشهدين الاقليمي والعالمي.

برنامج الشراكات الإستراتيجيـــة

برنامج الشراكات الاستراتيجية:

بناء وتعميق الشراكات الاقتصادية والاستراتيجية مع دول الشراكة الاستراتيجية التي تمتلك المكونات الأساسية ولقدرتها على المساهمة في تحقيق رؤية 2030 ،إضافة إلى العلاقات الاستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي وفي المنطقة من خلال تسهيل تنقل الناس والبضائع والأموال بشكل أكثر سلاسة، لهدف تقوية وتوسيع القطاعات الاقتصادية المختلفة، واستحداث قطاعات جديدة، وتوطين المعرفة، وتنويع مصادرالدخل وزيادة تأثير المملكة إقليمياً وعالمياً عبر عقد صفقات كبرى ونوعية للاقتصاد

برنامج تطويـر القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي:

رفع حجم وعمق وتطور أسواق رأس المال السعودية، وتحسين تجربة المشغلين والمستخدمين ومكانة أسواق رأس المال السعودية على الصعيد الإقليمي وبأن تصبح من أهم عشرة أسواق عالمية بحلول العام 2030.

برنامج التخصيص

برنامج التخصيص:

تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، ما يحسن جودة الخدمات بشكل عام (على سبيل المثال: الصحة والتعليم والبلدية) وتقليل تكاليفها، ويعيد تركيز الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي المنوط بها والمتوافق مع توجه رؤية 2030 . كذلك سيسهم هذا البرنامج في تعزيز جذب المستثمر الأجنبي المباشر، وتحسين ميزان المدفوعات.

برنامج التحول الوطنـــي

برنامج التحول الوطني:

يهدف البرنامج إلى تطويرالعمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق رؤية 2030 واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها، من خلال دعم المرونة في العمل الحكومي، ورفع وتيرة التنسيق والعمل والتخطيط المشترك، عبر تحديد بعض الأهداف المشتركة للجهات العامة بناء على الأولويات الوطنية، والدفع نحو نقل الخبرات بين الجهات العامة، وإشراك القطاعين الخاص وغير الربحي في عملية تحديد التحديات وابتكار الحلول وأساليب التمويل والتنفيذ، والمساهمة في المتابعة وتقييم الأداء.

برنامج تحقيـق التوازن المالي

برنامج التوازن المالي:

مراقبة الأداء المالي وادارة المخاطر لتعظيم الإيرادات النفطية وغير النفطية ورفع كفاءة الانفاق الرأسمالي والتشغيلي مع الاحتفاظ باحتياطات مالية مناسبة وقدرة عالية مستدامة على الاستدانة من الأسواق المالية والمحلية والدولية.

www.mof.gov.sa